

Appendix (6)



مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الوزراء

الرقم: ن ر / ٢٨ / ٢٠١٢
التاريخ: ٢٩ فبراير ٢٠١٢ م


الموقر
معالي علي بن صالح الصالح
رئيس اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير
اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق

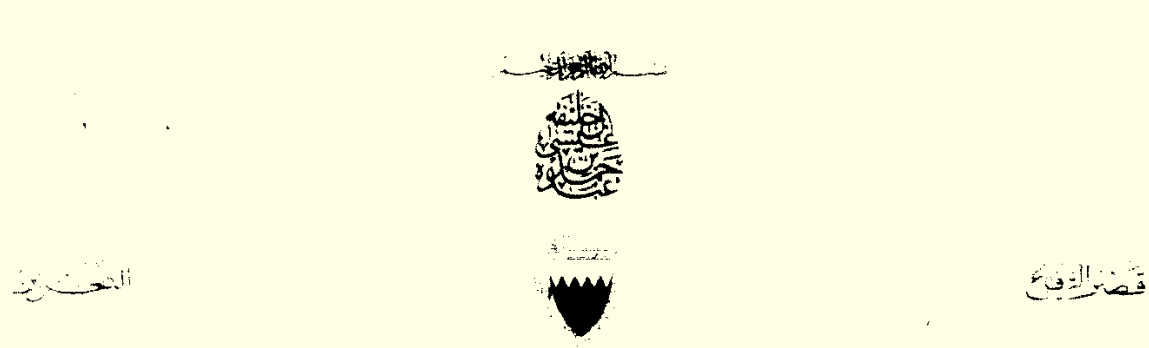
تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلى خطابكم رقم ٢٣ ص ل م ق المؤرخ في ٢ فبراير ٢٠١٢
المتضمن على بعض الاستفسارات حيال تنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة
لتقصي الحقائق، خاصة على استفساركم حيال تنفيذ التوصية رقم ١٧١٧.

يسرني أن أرفق لكم طيه نسخة من المرسوم رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٢ المعد
بشأن مكتب مستقل أمين عام التظلمات بوزارة الداخلية، تنفيذاً للتوصية المذكورة
أعلاه.

وتفضلوا بقبول خالص تحياتي وتقديري ،،،


محمد بن مبارك آل خليفة
نائب رئيس مجلس الوزراء



**مرسوم رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٢
بشأن مكتب مستقل لأمين عام التظلمات بوزارة الداخلية**

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الإطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٢ بشأن نظام قوات الأمن العام، وتعديلاته،
وعلى المرسوم رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠٤ بإعادة تنظيم وزارة الداخلية، وتعديلاته،
وعلى تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق وعلى الأخص التوصيتين رقمي
(١٧١٧)، (١٧٢٢) الواردين فيه،

وبناء على عرض نائب رئيس مجلس الوزراء،

المادة (١)

لأغراض هذا المرسوم، يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك :

١- الشكوى:

تظلم كتابي أو شفوي مقدم من شخص:

أ- يدعي أنه وقع عليه فعل مؤثم من أي نوع من أي من منتسبي قوات الأمن العام بمناسبة أو أثناء أو بسبب ممارستهم لاختصاصاتهم.

ب- يدعي أنه تأثر سلباً نتيجة للفعل المشار إليه في البند (أ).

ج- يدعي أنه شهد ذلك الفعل بنفسه.

د- وكيل عن أي ممن سبق.

ولا يكون محلاً للشكوى القرارات والتوجيهات والإرشادات وأعمال الرقابة التي تصدر عن وزير الداخلية أو رئيس الأمن العام المتعلقة بتوجيه رئيس ومنتسبي قوات الأمن العام بحسب الأحوال.



٢- الفعل المؤثم:

أي فعل أو امتناع عن فعل أو الشروع أو الاستمرار في الفعل أو الامتناع منى وقع من أي من منتسبي قوات الأمن العام بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم.

٣- منتسبي قوات الأمن العام:

جميع العاملين بقوات الأمن العام أيا كان موقع عملهم.

٤- مسؤولية الرؤساء:

تحمل شاغلي الوظائف القيادية أو الإشرافية بقوات الأمن العام تبعة تصرفات مرؤوسيهما بما في ذلك امتناعهم عن إصدار أوامر إليهم باتخاذ خطوات معقولة لمنع الفعل المؤثم أو التحقيق فيه أو المعاقبة عليه، وذلك في الحالات التي يكون فيها شاغل الوظيفة القيادية أو الإشرافية على علم أو كان يتوجب عليه أن يكون على علم بذلك الفعل.

٥- المراجعة:

تعني النظر فيما إذا كانت الشكوى تستوجب الفحص من عدمه.

٦- الفحص:

يعني عملية التقصي في الشكوى المقدمة وجمع وتقييم الأدلة المتعلقة بها.

المادة (٢)

ينشأ مكتب مستقل لأمين عام التظلمات في وزارة الداخلية، ويتألف من:

- ١- أمين عام التظلمات ونائبه، يتم تعيينهما بموجب مرسوم بناء على توصية وزير الداخلية وموافقة رئيس مجلس الوزراء لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمدد أخرى، ويشترط فيهما من واقع خبرتهما وقدراتهما الشخصية تميزهما بالاستقلال والحيادية والنزاهة.



٢- عدد كاف من الموظفين المؤهلين تأهيلاً مناسباً لإنجاز مهام عمل المكتب، يصدر بتعيينهم قرار من أمين عام التظلمات وفقاً للشروط التي يضعها بموافقة وزير الداخلية.

ولأهمين عام التظلمات أن يطلب من رئيس الأمن العام نذب عدد من منتسبي قوات الأمن العام لمعاونته في إنجاز المهام المنوطة به.

المادة (٣)

يمارس أمين عام التظلمات صلاحياته ومهامه باستقلال تام فيما يتعلق بالشكاوى المقدمة إليه والقرارات المرتبطة بها، وله في سبيل ذلك:

١- سلطات التوجيه والإشراف والرقابة على مكتب الشؤون الداخلية بوزارة الداخلية بما في ذلك توزيع العمل فيما يتعلق بالشكاوى.

٢- تقدير المصروفات الضرورية التي يتطلبها العمل بمكتب أمين عام التظلمات.

٣- تقديم التوصيات وإيداء المشورة فيما يتعلق بنظام عمل مكتب الشؤون الداخلية لتحقيق الأهداف الواردة في المادة (٦) من هذا المرسوم، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بجمع الأدلة والتحفظ عليها.

٤- اقتراح الجزاء التأديبي المناسب توقيعه على منتسبي قوات الأمن العام من قبل السلطة المختصة.

المادة (٤)

ينشأ مكتب مستقل للشؤون الداخلية بوزارة الداخلية يصدر بتنظيم العمل به قرار من وزير الداخلية، ويتولى هذا المكتب القيام بالآتي:

١- تلقي وفحص الشكاوى المقدمة لأي جهة ضد منتسبي قوات الأمن العام في نطاق مسؤولياتهم طبقاً لما هو محدد في هذا المرسوم، بما في ذلك قيامهم بالتخطيط أو الأمر أو الاتفاق أو التحريض أو المساعدة في ارتكاب مخالفات جنائية أو تأديبية أو



الامتناع عن اتخاذ إجراء يستوجبه القانون، بالإضافة إلى مسؤولية الرؤساء عن ارتكاب مثل تلك المخالفات.

٢- حفظ الأدلة والنتائج التي أسفر عنها فحص الشكاوى بشأن قيام أي من منتسبي قوات الأمن العام بارتكاب ثمة مخالفة جنائية أو تأديبية.

المادة (٥)

لا يجوز لأمين عام التظلمات أو نائبه أو أي من الموظفين بمكتبه أو مكتب الشؤون الداخلية الاشتراك في أي عمل بالمكتب تكون له فيه أو لزوجيه أو لأولاده أو لأحد أقاربه أو أصهاره حتى الدرجة الرابعة أو المشمولين بولايته أو قوامته مصلحة شخصية. وإذا وجدت المصلحة الشخصية في شأن أمين عام التظلمات أو نائبه يصدر وزير الداخلية - بناء على طلب أمين عام التظلمات - قراراً بتعيين شخص آخر غيره لبحث الشكاوى، ويجب أن تتوافر في الشخص المعين ذات الشروط المتطلبية لتعيين أمين عام التظلمات. أما في حالة وجود هذه المصلحة في حق أي من موظفي مكتب أمين عام التظلمات أو مكتب الشؤون الداخلية يستبدل به آخر من موظفي المكتب.

المادة (٦)

يصدر وزير الداخلية، بناء على اقتراح أمين عام التظلمات، القرارات اللازمة لتنسيق العمل بين مكتب أمين عام التظلمات ومكتب الشؤون الداخلية فيما يتعلق بممارسة الاختصاصات المقررة لكل منهما بموجب هذا المرسوم على أن يشمل نظام عمل كل مكتب ما يحقق الأهداف التالية:

١- الكفاءة والفعالية والقدرة على ضمان المساءلة.

٢- الاستقلالية والحيادية بما يشمل عدم وجود أي تحيز من أي نوع لأي من الأطراف.

٣- عمومية الرقابة وشفافيتها.

٤- استخدام الخبرات الضرورية.

٥- إنجاز العمل بالسرعة المطلوبة بما يحقق عدالة ناجزة.

٦- حماية خصوصية وسلامة الأطراف.



٧- العمل على بث الثقة والاطمئنان والمصادقية لدى الجمهور .

٨- العمل على تلافى الأخطاء التي تكشفت من خلال الخبرات المكتسبة في هذا الشأن، والعمل على تضمين سياسات الأمن العام ما يمنع من حصولها في المستقبل.

المادة (٧)

يُعفى أمين عام التظلمات أو نائبه من منصبه بموجب مرسوم في حالة إخلاله بأداء مهام وظيفته وذلك بناء على توصية من وزير الداخلية وموافقة رئيس مجلس الوزراء.

المادة (٨)

يقوم مكتب الشئون الداخلية بفحص الشكاوى المقدمة إليه طبقاً لأحكام هذا المرسوم ، ثم يقرر اختصاصه بنظرها أو إحالتها إلى الجهة المختصة بوزارة الداخلية أو مكتب أمين عام التظلمات طبقاً للضوابط والأحوال المنصوص عليها في هذا المرسوم.

المادة (٩)

يختص مكتب الشئون الداخلية بفحص الشكاوى المتعلقة بالادعاء بحدوث فعل مؤثم من قبل أي من منتسبي قوات الأمن العام ببرر اتخاذ إجراءات تأديبية بحقه، وفي هذه الحالة يكون مكتب الشئون الداخلية غير ملزم بإحالة الشكوى بحالتها إلى مكتب أمين عام التظلمات إلا إذا طلب أمين عام التظلمات منه ذلك وبشرط أن يكون الفعل المؤثم يؤدي إلى التأثير السلبي في ثقة الجمهور في قوات الأمن العام.

المادة (١٠)

بمراعاة حكم المادة (٦) من هذا المرسوم؛ يتعين على مكتب أمين عام التظلمات ومكتب الشئون الداخلية لدى قيام أي منهما بفحص الشكاوى المقدمة إلى أي منهما بحسب الأحوال القيم بالآتي:

١- إبلاغ الجهة المختصة بوزارة الداخلية لاتخاذ الإجراءات التأديبية بحق أي من منتسبي قوات الأمن العام متى كان لذلك مقتضى.



٢- إبلاغ النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات الجنائية بحق أي من منتسبي قوات الأمن العام متى كان لذلك مقتضى طبقاً للأحكام المبينة بالمادة (١٤) من هذا المرسوم.

٣- إبلاغ صاحب الشكوى والمشكو في حقه في أقرب وقت ممكن ببيان يحتوي على معلومات وافية وكافية تتضمن الخطوات التي تم اتخاذها من أجل فحص الشكوى والنتائج التي خلص إليها.

المادة (١١)

يتعين على مكتب الشؤون الداخلية إحالة الشكوى في أقرب وقت إلى مكتب أمين عام التظلمات في أي من الحالات التالية:

- ١- إذا انطوت الشكوى على حصول وفاة أو إصابة جسدية أو سوء معاملة جسيمة تمت أثناء أو بعد التعامل مع أحد منتسبي قوات الأمن العام.
 - ٢- أي فعل مؤثم من قبل أي من منتسبي قوات الأمن العام يؤدي إلى تأثير سلبي على ثقة الجمهور في قوات الأمن العام.
 - ٣- إذا طلب أمين عام التظلمات ذلك.
- وتشمل الحالتان (١)، (٢) الشكوى المقدمة ضد وزارة الداخلية أو أي من منتسبي قوات الأمن العام.

المادة (١٢)

يختص مكتب أمين عام التظلمات بإجراء مراجعة للشكاوى المقدمة طبقاً لأحكام هذا المرسوم، كما يختص بالإضافة إلى المسائل المحالة إليه من مكتب الشؤون الداخلية بفحص الشكاوى الأكثر خطورة طبقاً لما يقرره أمين عام التظلمات في هذا الشأن حتى ولو كانت تدخل في اختصاص مكتب الشؤون الداخلية.

المادة (١٣)

مع عدم الإخلال بأحكام القوانين المعمول بها بمملكة البحرين؛ لأمين عام التظلمات وموظفي مكتبه ومكتب الشؤون الداخلية الصلاحيات اللازمة لفحص الشكاوى التي يتم تقديمها طبقاً لأحكام هذا المرسوم والقرارات المرتبطة بها، وله في سبيل ذلك:



١- إمكانية الوصول إلى الأماكن والمعلومات والبيانات والمستندات بما فيها المحفوظة في جهاز الحاسب الآلي.

٢- الوصول إلى أي شخص للحصول على معلومات أو أدلة.

ويجب على الوزارات والمسؤولين والمعنيين بها تسهيل مهمة موظفي مكتب أمين عام التظلمات ومكتب الشؤون الداخلية وتزويدهم بما يطلبونه من بيانات ومعلومات ومستندات تتعلق بموضوع الشكوى.

المادة (١٤)

يتعين على مكتب أمين عام التظلمات ومكتب الشؤون الداخلية إبلاغ النيابة العامة دون تأخير في حالة إذا تبين لأي منهما من فحص شكوى طبقاً لأحكام هذا المرسوم أنها تشكل جريمة جنائية تقع ضمن اختصاص النيابة العامة، ويجب أن يرفق بالإبلاغ المشار إليه كل المعلومات والوثائق التي جمعت بخصوص الشكوى. وفي حالة انتهاء النيابة العامة إلى حفظ الأوراق في الشكوى المحالة إليها؛ فإن ذلك لا يمنع مكتب أمين عام التظلمات أو مكتب الشؤون الداخلية من ممارسة اختصاصاتهما طبقاً لأحكام هذا المرسوم.

المادة (١٥)

على أمين عام التظلمات تقديم تقرير سنوي لوزير الداخلية حول تنفيذ أعمال مكتب أمين عام التظلمات، وينشر هذا التقرير بما لا يتعارض مع أحكام القوانين المعمول بها في مملكة البحرين. كما يجوز له تقديم تقرير لوزير الداخلية بشأن شكوى أو أكثر تم فحصها طبقاً لأحكام هذا المرسوم وما يتعلق بها من ملاحظات ونتائج.

المادة (١٦)

يخصص لمكتب أمين عام التظلمات بنداً منفصلاً بميزانية وزارة الداخلية يكون كافياً لتغطية نفقات إدارة المكتب المذكور، ولأمين عام التظلمات وحده سلطة التصرف في المخصصات المالية المقررة.



المادة (١٧)

يصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسوم.

المادة (١٨)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء تنفيذ هذا المرسوم، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

نائب رئيس مجلس الوزراء
محمد بن مبارك آل خليفة

الفريق ركن
وزير الداخلية
راشد بن عبدالله آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ٦ ربيع الآخر ١٤٣٣هـ
الموافق: ٢٨ فبراير ٢٠١٢م

Royal Decree to establish independent office for Secretary General of Grievances

Manama, Feb 28 (BNA) - His Majesty King Hamad bin Isa Al Khalifa issued Royal Decree (27) of 2012 to establish an independent office for Secretary General of Grievances at the Ministry of Interior.

Upon reviewing the Constitution, Royal Decree (3) of 1982 with regard to Public Security Forces' system and its amendments, Royal Decree (69) of 2004 with regard to reorganizing the Ministry of Interior and its amendments, the report issued by Bahrain Independent Commission of Inquiry especially recommendations no.1717 and 1722 and the presentation of Deputy Prime Minister;

Article I

The following words and phrases, wherever used in this decree, shall have the meaning as ascribed to them, unless where used the context thereof shall clearly indicate otherwise:

1. Written or oral complaint submitted by a person:
 - a) Claiming being exposed to a vicious act of any kind by any of the public security forces during or due to handling their duties
 - b) Claiming that s/he was negatively impact by the act referred to in item (a)
 - c) Claiming that s/he witnessed this act personally
 - d) Being an attorney of the person exposed to this act

The complaints shall not include the decisions, directives, guidelines and instructions issued by the Minister of Interior or Chief of Public Security, as the case might be

2. Vicious act: To act, initiate an act, refuse to act or continue an act on part of public security forces or any of their personnel breaching the provisions of this decree.
3. Public security personnel: All personnel of public security forces wherever the site of their work.
4. Responsibility of chiefs: Holders of leading or supervisory posts in the public security are responsible for the acts of their personnel, not issuing orders to them to stop the vicious act, not investigating the issue or not punishing them for this act whether having any knowledge or not.
5. Review means to check whether the complaint requires examination or not.
6. Examination means to investigate the complaint and collect and evaluate related evidence.

Article II

An Independent office for Secretary General of Grievances shall be established at the Ministry of Interior and composed of:

1. Secretary General of Grievances and his deputy shall be appointed according to a decree issued upon the recommendations of the Ministry of Interior and the approval of the Prime Minister for five renewable years. They shall be known for their independence, objectivity and integrity.
2. A sufficient number of qualified employees shall be appointed to handle the work of the office upon a decree issued by the Secretary General of Grievances as per the terms and conditions stipulated upon the Ministry of Interior's consent.

Secretary General of Grievances may ask Chief of Public Security for sending a number of personnel affiliated to the public security forces to help him accomplish his mission.

Article III

Secretary General of Grievances shall exercise his authorities and duties with full independence in consideration of the submitted complaints and the related decrees as per the following:

1. Exercising guiding, supervisory and control authorities over Internal Affairs Office at the Ministry of Interior including distribution of work related to the complaints.
2. Assessing necessary expenses of the office established for Secretary General of Grievances
3. Offering recommendations and advice with regard to the work of Internal Affairs Office to achieve the goals referred to in Article VI including the recommendations related to collecting evidence and keeping them.
4. Proposing the appropriate disciplinary penalty applicable to the personnel of public security forces by the competent authority.

Article IV

An independent office for internal affairs shall be established in the Ministry of Interior and its work shall be organized according to a decree issued by the Minister of Interior to tackle the following responsibilities:



Receiving and examining the complaints submitted to any authority against public security personnel as per their responsibilities stipulated herein including their planning, order, agreement, incitement or assistance to commit any criminal or immoral act or refrain from taking any action required by law and also against the chiefs held responsible for committing these violations.

1. Keeping the evidence or the results of the examination with regard to any criminal or immoral act committed by any of the public security personnel.

Article V

Secretary General of Grievances, his deputy or any of the employees working at his office or Internal Affairs Office may not participate in any work related to himself, his wife and children, any of his relatives, in-laws, anyone having fourth degree of relationship, anyone in his care or anyone sharing him a personal interest.

In case this happens to the Secretary General of Grievances or his deputy, the Minister of Interior shall issue a decree to appoint a replacement, at the request of the Secretary General of Grievances, to check the complaints. However, the replacement shall have the same qualifications required for the appointment of the Secretary General of Grievances.

If the employee working at the office established for the Secretary General of Grievances or Internal Affairs office has any personal interest with regard to any complaint, s/he shall be replaced with another employee from the same office.

Article VI

Minister of Interior shall issue, according to the recommendations of the Secretary General of Grievances, the necessary decrees for coordinating work process between the office established for the Secretary General of Grievances and Internal Affairs Office with regard to exercising the authorities stipulated hereby provided that the work system of each office achieves the following goals:

1. Efficiency, effectiveness and ability to ensure accountability.
2. Independence and impartiality in a way ensuring the absence of any kind of bias towards any of the parties.
3. Comprehensive and transparent control.
4. Making use of necessary expertise.
5. Get the job done as quickly as required to achieve justice.
6. Protect the privacy and safety of the concerned parties.
7. Inspiring confidence, reassurance and credibility among the public.

8. Avoiding the mistakes previously reported in this regard and amending the policies of public security accordingly to avoid them in the future as well.

Article VII

The Secretary General of Grievances or his deputy shall be exempted from office in case he fails to perform his duties as per an official decree upon the recommendations of the Minister of Interior and the consent of the Prime Minister.

Article VIII

The Internal Affairs Office shall investigate the submitted complaints, according to the provisions of the aforementioned decree. It then determines whether it is competent to consider the complaints or it will refer them to the competent authority inside the Ministry of Interior or the office established for Secretary General of Grievances, according to the stated cases and regulations of the aforementioned decree.

Article IX

The Internal Affairs Office shall be competent to investigate the complaints about claiming that any member of the Public Security Forces (PSF) committed a vicious act that justifies taking disciplinary procedures against this member. In this case, the Internal Affairs Office shall not be entitled to refer the complaint to the office established for Secretary General of Grievances unless the Grievances Secretary General demands this, but on condition that the vicious act has a negative impact on the trust of the public in the Public Security Forces.

Article X

By taking into account Article 6 of the aforementioned decree, the office established for Secretary General of Grievances and the Internal Affairs Office shall abide by the following when any of them investigates the submitted complaints:

1. Informing the competent entity inside the Ministry of Interior to take disciplinary procedures against any member of the Public Security Forces (PSF) when necessary.
2. Informing the Public Prosecution to take criminal procedures against any of the PSF members when necessary, according to the clarified provisions of Article 14 of the aforementioned decree.
3. Notifying both the complainant and the person complained against as soon as possible about the taken steps to investigate the submitted complaint as well as the results via a statement that contains sufficient and complete information about these steps.

Article XI

The Internal Affairs Office shall deliver any complaint as soon as possible to the office established for Secretary General of Grievances in any of the following cases:

1. When the complaint includes an incident of death, physical abuse or severe ill-treatment during or after dealing with a PSF member.
2. When any vicious act by any of the PSF members leads to a negative impact on the trust of the public in the Public Security Forces (PSF).
3. When the Grievances Secretary General demands this.

Cases (1) and (2) include the complaints submitted against the Ministry of Interior or any member of the Public Security Forces (PSF).

Article XII

The office established for the Secretary General of Grievances shall be competent to review the submitted complaints, according to the provisions of the aforementioned decree. Besides considering the issues referred to it by the Internal Affairs Office, the office established for Secretary General of Grievances shall also be competent to investigate the most serious complaints, according to what the Grievances Secretary General decides in this regard, even if it is rendered a kind of interference in the competence of the Internal Affairs Office.

Article XIII

Without prejudice to the provisions of the applicable laws in the Kingdom of Bahrain, the Secretary General of Grievances, the employees in his office and the Internal Affairs Office shall have the necessary powers to investigate the submitted complaints, according to the provisions of the aforementioned decree and its decisions as follows:

1. The possibility to seek places, information, data and documents, including what is saved on computers.
2. Seeking information or evidence from any person.

The relevant ministries and officials shall facilitate the mission of the employees of the office established for Secretary General of Grievances and the Internal Affairs Office by providing them with whatever they request of data, information or documents that are related to the subject of the complaint.

Article XIV

The office established for Secretary General of Grievances and the Internal Affairs Office shall, without delay, inform the Public Prosecution about any complaint that is found, according to the provisions of the aforementioned decree, to constitute a criminal offense and, thus, falls within the competence of the Public Prosecution. The notification shall be provided with all the information and documents that were collected on the complaint.

In case the Public Prosecution dismisses the complaint referred to it, this does not prevent the office established for Secretary General of Grievances or the Internal Affairs Office from practicing their competencies, according to the provisions of the aforementioned decree.

Article XV

The Secretary General of Grievances shall submit an annual report to the Ministry of Interior on the work of the office established for Secretary General of Grievances, and this report shall be published, without prejudice to the provisions of the applicable laws in the Kingdom of Bahrain.

The Secretary General of Grievances may also submit a report to the Minister of Interior regarding one complaint or more, of the ones that were investigated, in addition to remarks and findings related to the complaint.

Article XVI

A separate section in the budget of the Ministry of Interior shall be allocated for the office established for Secretary General of Grievances, and it shall be sufficient to cover the expenses of the herein mentioned office. In such case, the Grievances Secretary General will only have the authority to use the allocated funds.

Article XVII

The Minister of Interior shall issue the required decisions to implement the provisions of the aforementioned decree.

Article XVIII

The Prime Minister and all ministers shall implement the aforementioned decree and work accordingly starting from the day it is published in the official newspaper.